الباب الثالث

شهود على الجريمة

الفصل الأول

أخلاقيات الأنبياء!!

دأبت إسرائيل على تصوير نفسها أمام الرأي العام العالمي في صورة كاذبة متدثرة بثوب أخلاقي زائف، يقول إسحاق ليئور: « في ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٧٧، نشرت الصنداي تايمز تحقيقًا صحفيًّا شاملًا عن التعذيب الذي يتعرض له السجناء الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية. وجاء في استنتاجات التقرير بأن: تعذيب السجناء العرب منتشر ومنهاجي لدرجة أنه لا يمكن اعتباره استثناءً من أفراد من الشرطة. يبدو أنه مقرر كسياسة مقصودة.

النفي الإسرائيلي كان بالطبع باتًّا. وحسب رد سفارتنا في لندن، فإن أخلاقيات الأنبياء لا تسمح بالتعذيب؛ ولهذا فإن هذه الاتهامات داحضة»[1].

دولة عصابات

يقول المؤرخ الإسرائيلي آفي شليم: «الطريق الوحيد لفهم حرب إسرائيلية لا معنى لها في غزة لا يتأتى إلا من خلال فهم السياق التاريخي. تأسيس دولة إسرائيل في مايو (أيار) ١٩٤٨ حمل قدرًا كبيرًا من الظلم والجور للفلسطينيين. في يونيو (حزيران) ١٩٤٨، كتب السّير جون ترويتبيك إلى وزير الخارجية إرنست بيفين: إن الأمريكان هم المسئولون عن قيام دولة عصابات يرأسها وبشكل مطلق مجموعة من القادة عديمي الضمير.

(١) إسحاق ليئور، الأكثر أخلاقية في العالم، هاآرتس، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٩.

كنت أعتقد بأنَّ هذا الحكم كان قاسيًا جدًّا، لكنّ هجوم إسرائيل الآثم الشرير على سكان غزة، وتواطؤ إدارة بوش في هذا الاعتداء، أعاد فتح السؤال»[1].

دولة مارقة

«العرض المختصر للسجل الإسرائيلي خلال العقود الأربعة الماضية يؤكد لنا نتيجة مفادها أن الدولة أصبحت دولة مارقة يقوم عليها مجموعة من القادة عديمي الضمير. دولة مارقة تنتهك القانون الدولي بشكل اعتيادي، تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وتمارس الإرهاب، والعنف ضد المدنيين»[2].

منطق مخادع

تقول ديبورا أور: «جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة وإحدى مؤسِّسات دولة إسرائيل تُعرِّف قتل الأطفال الفلسطينيين من قبل الإسرائيليين على أنه مجرد جريمة يقوم بها العرب ضد الفلسطينيين. نستطيع أن نسامح العرب على قتلهم أطفالنا، ولكننا لا نستطيع أن نسامحهم على جعلنا نقتل أطفالهم!!

جزء آخر يمكن اقتباسه مما قالته مائير: سوف نحصل على السلام مع العرب حينما يحبون أطفالهم أكثر من كرههم لنا»[3].

ابكِ وأطلق النار

«كالمعتاد دومًا، ها هي إسرائيل القوية تدعي أنها ضحية العدوان الغاشم من قبل الفلسطينيين. إلا أن ما نراه بأعيننا من البون الشاسع بين تكافؤ القوتين لا يدع لنا مجالًا للشك بمعرفة وتحديد من هو الضحية الحقيقية.

إن هذا يشبه الصراع بين داود وجالوت في الكتاب المقدس، ولكن بصورة معكوسة.

---

(١) آفي شليم، كيف تسببت إسرائيل في وضع غزة على شفا كارثة إنسانية، الجارديان، ٧/ ١/ ٢٠٠٩، نقلًا عن موقع إسلام ديلي.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ديبورا أور، موت الأطفال والإحساس، الإنديبندنت البريطانية، ١٧/ ١/ ٢٠٠٩.

داود يمثل الفلسطينيين ـ العُزَّل والأضعف والأقل شأنًا في الصراع ـ يواجه الطاغية جالوت المدجج بالسلاح الذي لا يرحم.

إن اللجوء إلى القوة العسكرية الغاشمة مترافقة ـ كما هو الحال دائمًا ـ بحملات دعائية إعلامية كلامية بأننا نحن الضحايا. هذا هو ما نسميه عندنا بالعبرية متلازمة النار، أو بمعنى آخر: ابكِ وأطلقْ النار»[1].

العين بالرمش

«الهجوم الإسرائيلي الوحشي على غزة جنون يقوم على أن العين بالرمش. وبعد ثمانية أيام من القصف ـ ومع أن عدد القتلى يزيد على ٤٠٠ ـ إلا أن المجلس الأمني المصغر طالب باحتلال الأرض؛ مما سيؤدي إلى نتائج كارثية لا تُحصى»[2].

الضغط على المدنيين نظرية قتال حقيقية

«اليوم بات ممكنًا القول إن ممارسة الضغط على سكان مدنيين أصبحت في الجيش الإسرائيلي نظرية قتال حقيقية. وكما هو متبع في جيشنا، يوجد لهذا الأمر وصف في اللغة العسكرية المغسولة سمعتها من مقاتلين شبان: «ترفيع مدني». بمعنى، استخدام المدنيين لممارسة الضغط على الزعماء وعلى رجال المنظمات الفلسطينية العاملة في أوساطهم»[3]. فلقد «زاد في غزة وحدها نسبة القتلى من غير المشاركين الفلسطينيين قياسًا بقتلى الجيش الإسرائيلي من ١:٦ في الانتفاضة الأولى إلى ١:٨٦ في الرصاص المصهور»[4].

قتل الأطفال شريعة يهودية

يقول عكيفا الدار: «تُحول المكاتب الحكومية ـ على نحو دائم ـ دعمًا ومخصصات لمدرسة دينية قال حاخامها: إنه يحل المس بأبناء قائد لمنعه من السلوك الشرير... وجدنا في الشريعة

(١) آفي شليم، مصدر سابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) ميخائيل سفراد، بفضل المستشار، معاريف، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧.
(٤) يغيل ليفي، ضبط النفس مفتاح تجنب جولدستون آخر، هآرتس، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٩.

أن أطفال الأغيار الذين لا يخالفون عن الفرائض السبع[1] يوجد تقدير لقتلهم بسبب الخطر الذي سينشأ في المستقبل إذا نشئوا ليصبحوا أشرارًا مثل آبائهم». وزعيمهم الروحي قرر في كتاب «توراة الملك» أنه «لا يحتاج إلى قرار أمة لإباحة دم ملكوت الشر»[2].

خرق الاتفاقيات

«فجوة كبيرة هي تلك التي تفصل ما بين الواقع الفعلي على الأرض وحقيقة أعمال إسرائيل وبين الخطاب الرسمي للناطقين باسمها. حماس لم تكن هي من خرق اتفاق التهدئة، وإنما من قام بذلك هو جيش الدفاع الإسرائيلي. قام بذلك الخرق عندما أوقعت غارة إسرائيلية في الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٨ ستة من عناصر حماس وأردتهم قتلى»[3].

* * *

(١) أي من يقل عمرهم عن سبع سنوات.
(٢) عكيفا الدار، حماس ليست وحدها، هاآرتس، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٩.
(٣) آفي شليم، مصدر سابق.

الفصل الثاني

حرب غزة: جريمة حرب وحماقة دولة

حرب غزة مشهد جديد لقصة دامية تتوالى فصولها ومشاهدها منذ نكبة فلسطين وحتى اليوم، ولكنها كما يقول الكاتب الإسرائيلي زئيف شترنهيل: «هذه الحرب ستُسجل باعتبارها أكثر الحروب قسوة ووحشية بين الحروب التي شهدناها»[1].

أزعر الحارة يضرب مرة أخرى

«ما بدأ في غزة هو جريمة حرب وحماقة دولة. حكومة خرجت بعد شهرين من إقامتها بحرب عدمية فظيعة(*)، تخرج إلى حرب بائسة أخرى قبل شهرين من انتهاء ولايتها. وبين هذا وذاك، كان إيهود أولمرت يطلق من حنجرته شعارات السلام عاليًا، وقال أكثر الكلمات جرأة في تاريخ إسرائيل، وإلى جانبه وزير جيشه إيهود باراك قائد حزب اليسار المزعوم في منصب الشريك الرئيسي في الجريمة»[2].

(*) حرب لبنان ٢٠٠٦.

(١) زئيف شترنهيل، انتصار ؟ الأمر يعتمد على النتائج السياسية، هاآرتس، ١٨/ ١/ ٢٠٠٩.

(٢) جدعون ليفي، أزعر الحارة يضرب مرة أخرى، هاآرتس، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨.

المدونة الأخلاقية للجيش الإسرائيلي !!

«لفهم سر سلوك الجيش الإسرائيلي في الحملة الأخيرة في غزة ينبغي أن نقرأ مقالة آسا كيشر وعاموس يدلين في عام ٢٠٠٥: «القتل المتعمد والقتل الوقائي». كيشر هو بروفيسور في فلسفة الأخلاق والممارسة في جامعة تل أبيب، ومستشار أكاديمي للجيش الإسرائيلي، وواضع مدونته الأخلاقية. اللواء عاموس يدلين هو رئيس شعبة الاستخبارات، وقائد الكليات العسكرية سابقًا. ويمكن تلخيصها بالقول بأن أمن جنود «نا» أسبق على أمن مواطني «هم». هذه الحجة مغلوطة وخطيرة وتقوض التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، الذي هو تمييز بنيوي وتأسيسي لنظرية الحرب العادلة، ولا سيما للسلوك المناسب في الحرب»[1].

أكثر الحروب وحشية في تاريخ إسرائيل

هذه المدونة الأخلاقية ـ على الرغم من مجافاتها للأخلاق تمامًا ـ طورها قادة العدو ومقاتلوه في حرب غزة إلى ما هو أسوأ. يتحدث جدعون ليفي عن مجرم الحرب الصهيوني يوآف جلينت قائد حرب غزة، فيقول: جلينت كان قائدًا عسكريًّا لأكثر الحروب وحشية في تاريخ إسرائيل. من الأجدر التمعن في التقرير الانتقادي الذي نشرته بالأمس منظمة «يكسرون الصمت». أربع وخمسون شهادة من مقاتلين يجب أن تكون كتابًا أسود لتلك الحرب التي ترفرف فوقها راية أسود من السواد.

وفقًا لشهادة عدد من المقاتلين: «من الأفضل المس بالأبرياء على أن نتردد في المس بالعدو. إن لم تكن متيقنًا فلتقتل. في الحرب التي تجري في المناطق العمرانية يُعتبر الجميع هناك أعداء. ليس هناك أبرياء... شدة النار وقوتها كانت غير منطقية».

[لينت أشرف على هذه الحرب التي بثت في الجيش الإسرائيلي روحًا شريرة فاسدة تقول: إن من المسموح لنا أن نفعل كل ما نريده، وأن نلقي بآلاف القنابل والصواريخ والفسفور الأبيض من أجل قتل عائلات بأكملها وبث الدمار، وأن نُعتبر بعد ذلك ناجحين. حرب التدمير باسم التدمير الذي أقدم عليه الجنود. قائد المنطقة خاصتنا هو بطل على الضعفاء»[2].

---

(١) أفيشاي مرجليت ومايكل فليتسر، ليس هكذا تدار الحروب العادلة، هآرتس، ٨/ ٤/ ٢٠٠٩.
(٢) جدعون ليفي، بطل إسرائيل، هآرتس، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩.

إعادة غزة إلى القرون الوسطى

اعترافات إسرائيلية بارتكاب جرائم حرب

«في الأصل، حملة على نمط الرصاص المصهور ترمي إلى إعادة غزة إلى القرون الوسطى»[1]. هذا الهدف تؤيده الكثير من الشهادات والاعترافات الصهيونية التي تدل على كم ونوعية الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في حرب الرصاص المصهور، نذكر منها ما يلي:

شطب البيوت

«الجيش الإسرائيلي نزل على غزة بقوة لا تُعقل. كل بيت أُطلقت منه النار شُطب، وأحيانًا أيضًا البيوت التي إلى جانبه. قذائف كبيرة أصابت مناطق شاملة. جرافات دي ٩ حرثت مسارات تقدم واسعة، نظفت مناطق كاملة. والمقاتلون ثقبوا فتحات في الجدران الداخلية للبيوت وتقدموا هكذا، من بيت إلى بيت على نمط مخيمات اللاجئين في جنين»[2].

هذا الهدم لا يمكن تبريره قانونيًّا، يقول عاموس هرئيل: « التحقيقات الميدانية التي يجريها الجيش الإسرائيلي عن نتائج حملة «رصاص مصهور» في قطاع غزة تشير إلى مشكلة جسيمة بالنسبة للقدرة على تبرير هدم منازل فلسطينية عديدة في أثناء الحملة. وقالت مصادر عسكرية إنه أسهل على الجيش الإسرائيلي بالذات أن يشرح حوادث قُتل فيها مدنيون من شرح هدم المنازل»[3].

تعليمات سخية بفتح النار

تحت عنوان شهادات قاسية لضباط وجنود، كتب عاموس هرئيل يقول: «تعليمات سخية بفتح النار، قتل مدنيين فلسطينيين، تدمير مقصود لأملاكهم ـ هذه صورة وضع حملة رصاص مصهور في قطاع غزة كما يُفهم من الشهادات الأولى لضباط وجنود شاركوا

(١) أليكس فيشمان، إعادة غزة إلى القرون الوسطى، يديعوت، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨.
(٢) بن كاسبيت، صورة نصر، معاريف، ١٥/ ١/ ٢٠٠٩.
(٣) عاموس هرئيل، محققون ميدانيون: لا تبرير قانونيًّا للهدم الكبير للمنازل في حملة رصاص مصهور، هآرتس، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٩.

في القتال. شهاداتهم من الميدان تبتعد مسافة كبيرة عن مزاعم الجيش الإسرائيلي أن القوات حرصت في كل الجبهات على أخلاق قتالية عالية في الحملة»[1].

وينقل هرئيل بعض هذه الشهادات لجنود وضباط شاركوا في حرب غزة لنعرف حجم جرائم الحرب الإسرائيلية، وحقيقة المدونة الأخلاقية للجيش الإسرائيلي:

- «حياة الفلسطينيين هي أقل أهمية بكثير جدًّا من حياة جنودنا.
- ما هو جميل في غزة، أن ترى شخصًا يمر على الدرب. لا يجب أن يكون معه سلاح. أنت يمكنك ببساطة أن تطلق عليه النار !!
- ما شعرت به هو الكثير من العطش للدم !!
- نحن ينبغي لنا أن نقتل كل شخص يوجد هناك، كل شخص يوجد هناك هو مخرب، وإرهابي.
- من المحبط حقًّا أن نفهم أنه في داخل غزة مسموح لك أن تفعل ما تشاء، أن تحطم أبواب بيوت لمجرد أن هذا لطيف. وإذا جئت لجندي وقلت له: لماذا تحطم صورة العائلة ؟ هذا لا يزعجنا. هذا ليس عمليات يًّا. فسيقول لك: لأنهم عرب»[2].

وتعلق أسرة التحرير في صحيفة هآرتس على هذه الشهادات فتقول: «هذا هو الجيش الذي يتشرب أكثر فأكثر التزمت الديني من مدرسة الحاخامية العسكرية. جدير بالتحقيق بالظاهرة بأدوات خارجية واقتلاعها من جذورها، خشية أن يحطم العفن الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي»[3].

الأوامر: استهداف المدنيين وطواقم الإسعاف والإنقاذ

تعلق عميرة هاس على وثيقة عُثر عليها، عبارة عن ورقة مكتوبة بالعبرية بخط اليد بعنوان «تقدير وضع»، فتقول: «أكد أحد التقارير من القطاع ـ ويظهر في شهادات عديدة ـ أن الجنود أطلقوا النار على فرق إنقاذ فلسطينية وللصليب الأحمر، وهكذا لم يسمحوا بإنقاذ

(١) عاموس هرئيل، شهادات قاسية لضباط وجنود عن قتل فلسطينيين أبرياء في الحرب على غزة، هآرتس، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أسرة التحرير، الرصاص والأزمة، هآرتس، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٩.

جرحى وإخلاء جثث. عدد غير معروف من الجرحى نزفوا حتى الموت، آخرون انتظروا الإنقاذ لأيام عديدة دون أي علاج. الوثيقة توفر شهادة مكتوبة على أن قادة في الجيش الإسرائيلي أصدروا تعليمات بفتح النار حتى على طواقم إنقاذ وإخلاء فلسطينية»[1].

جريمة حرب بكل المقاييس

«هذه الحرب هي حرب مأساوية. لا شك عندي في أن الاستخبارات الإسرائيلية المحكمة علمت أنه لا يوجد في غزة مناطق مفتوحة، وأن الأولاد لا يبعدون عن المدارس ورياض الأطفال، وأنه لا توجد عندهم صفارات تحذير. وفي كل مرة نقتل ناشطًا من حماس مهما كان سنقتل أيضًا خمسين ولدًا، ولن نعلم إلى أين نُصرّف العار. هذه الحرب بدأت تظهر مثل جريمة حرب بجميع المقاييس. كنا دائمًا جيدين في الاقتباس، لكن لا ونحن في جانب الشيطان، ولا وعندما يحدث القتل المنهجي للأولاد»[2].

* * *

(١) عميرة هاس، وثيقة عسكرية من غزة تأمر بإطلاق النار حتى على فرق الإنقاذ، هاآرتس، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٩.

(٢) يونتان جيفن، في ظل انعدام الإنجازات على الأرض: ما يحدث في غزة جريمة حرب بكل المقاييس، معاريف، ٨/ ١/ ٢٠٠٩.

الفصل الثالث

حرب غزة والأسلحة المحظورة

لقد كانت غزة مسرحًا استخدمت فيه إسرائيل ترسانتها من أسلحة محظورة ضد المدنيين مثل: الفسفور الأبيض، وقذائف الدايم، والسهام الخارقة. إضافة إلى اليورانيوم المنضب:

أمطار النار: الفسفور الأبيض

تحت عنوان: أمطار النار، صدر تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش يدين إسرائيل بالاستخدام المكثف والعشوائي لقذائف الفسفور الأبيض ضد المدنيين في غزة.

«الفسفور الأبيض مادة كيميائية يتم نشرها بواسطة لقذائف المدفعية والقنابل والصواريخ وقذائف الهاون. لدى الارتطام بالأرض أو لدى انفجارها جوًّا، تبعث دخانًا أبيض كثيفًا يستخدمه العسكريون في إخفاء تحركات القوات»[1]. «ويشتعل لدى اتصاله بالأوكسجين، ويستمر في الاحتراق حتى درجة ٨١٦ درجة مئوية حتى لا يتبقى منه أي شيء، أو حتى ينتهي ما حوله من أوكسجين»[2]. و«حين يلامس الأشخاص أو الأشياء، فهو يؤدي إلى حروق كثيفة ودائمة الأثر. ويمكنه اختراق الأجساد وإصابة الأعضاء

(١) مارك جار لسكو وآخرون، أمطار النار: استخدام إسرائيل غير القانوني للفسفور الأبيض في غزة، هيومان رايتس ووتش، نيويورك، ٢٠٠٩، ص ٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣.

الداخلية بالتسمم. والكثير من الدراسات المعملية أظهرت أن الحروق التي تغطي أقل من ١٠٪ في البشر يمكن أن تكون قاتلة بسبب آثارها على الكبد والقلب والكليتين»[١].

وقد خلص التقرير إلى أن استخدام إسرائيل للفسفور الأبيض في قطاع غزة مخالف للقانون الدولي لأنه: «ينتهك الالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين والأعيان المدنية. ويخرق الحظر على الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة»[٢].

وقال التقرير أيضًا: «لم تعثر هيومان رايتس ووتش على دليل على أن قوات الجيش الإسرائيلي أطلقت الفسفور الأبيض برًّا على أهداف عسكرية واضحة، مثل المقاتلين الفلسطينيين في المخابئ، لكنها استخدمت الفسفور الأبيض المتفجر جوًّا من أجل أثره العرضي»[٣].

الجحيم بعينه في غزة: قذائف الدايم

«تضمن التقرير الذي نشرته مجلة «فرايداي» الصادرة باللغة اليابانية تحت عنوان «الجحيم بعينه في غزة: إسرائيل تستخدم أسلحة حارقة ضد البشر» صورًا وتحليلات لخبراء وشهود عيان عن الأسلحة الكيميائية والإشعاعية التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد سكان غزة دون تمييز. وأشارت التحليلات إلى أن هذه الأسلحة الإسرائيلية تتضمن قذائف «دايم» والتي هي عبارة عن متفجرات بإمكانها اختراق الجسم البشري بجزيئات صغيرة دون إحساس الضحية المستهدفة، ثم تنفجر داخل الجسم، وتطلق حرارة شديدة تدمر الأعضاء والعظام وتحللها؛ مما يؤدي إلى موت سريع»[٤].

السهام الخارقة

أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية استخدام إسرائيل لقنابل السهام الخارقة والواحد منها «عبارة عن سهم معدني طوله ٤ سم مدبب الرأس من الأمام، وله أربع فراشات في الذيل.

---

(١) المصدر السابق، ص ٩، ١٠ مختصرًا.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٩ مختصرًا.

(٣) المصدر السابق، ص ١.

(٤) وكالة الأنباء الأردنية بترا، تقرير ياباني: إسرائيل استخدمت في غزة ذخيرة تدمر الأعضاء وتحلل العظام، ١٩/ ١/ ٢٠٠٩.

ويُحشى بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ سهم داخل قذيفة عيار ١٢٠ ملم، تُطلق من الدبابات بوجه عام. وتنفجر القذيفة في الهواء، وتتناثر السهام على منطقة بعرض ٣٠٠ متر وطول ١٠٠ متر»[١].

قذائف اليورانيوم المنضب

«أعلنت المنظمة الدولية (عمل المواطنين لتفكيك السلاح النووي بالكامل) أنها أعدت تقريرًا يُظهر وجود عشرات الأطنان من اليورانيوم المنضب في قطاع غزة جراء الهجوم الإسرائيلي. وأوضحت أن كمية اليورانيوم المنضب ربما تصل إلى ما لا يقل عن خمسة وسبعين طنًّا عُثر عليها في التربة وباطن التربة في قطاع غزة»[٢].

* * *

(١) منظمة العفو الدولية، الجيش الإسرائيلي استخدم السهام الخارقة ضد المدنيين في غزة، موقع منظمة العفو الدولية، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩.

(٢) جريدة أخبار العالم، تقرير دولي يتحدث عن وجود ٧٥ طنًّا من اليورانيوم المنضب في غزة، موقع جريدة أخبار العالم، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

الفصل الرابع

شهادات دولية على الجريمة

هناك تقارير وشهادات دولية على جرائم إسرائيل في حرب غزة. وهي تؤكد على كم الجرائم التي ارتكبتها بما فيها جرائم دولة، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية، وعقاب جماعي، وقصف عشوائي، واستهداف متعمد للمدنيين والمنشآت والأعيان المدنية. وننوه هنا إلى أننا سنفرد فصلاً مستقلاً لتقرير لجنة جولدستون لأهميته، وأهمية ما واكبه من أحداث وردود أفعال:

تقرير ريتشارد فالك

يرصد ريتشارد فالك ـ المفوض الأممي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ـ جرائم حرب غزة، ويفند المزاعم الإسرائيلية حول مشروعية الحرب، ومشروعية الأساليب العسكرية الإسرائيلية. وهو بالمناسبة يهودي أمريكي وأستاذ في القانون. ومما جاء في تقريره:

جريمة حرب بأكبر حجم في القانون الدولي

«إن أهم مسألة قانونية جديرة بالبحث هي الاستخدام الإسرائيلي للأسلحة الحديثة على نطاق واسع ضد شعب واقع تحت الاحتلال في الظروف التي تحياها غزة. وهذا البحث لا

بد أن يشمل مدى استطاعة إسرائيل في ظل الظروف الموجودة في غزة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. إذا تعذر القيام بذلك، يصبح الهجوم ـ الذي هو أصلًا غير قانوني ـ يشكل على ما يبدو جريمة حرب بأكبر حجم في القانون الدولي. على أساس من الأدلة الأولية المتوفرة، فإن هناك ما يدعو للوصول إلى هذا الاستنتاج»[1].

«لقد كان من الممكن وضع شروط لتجنب الأهداف غير العسكرية، وتجنب المدنيين الفلسطينيين إلى حد كبير. وعلى أساس التقارير والإحصائيات من الممكن أن نخلص إلى نتيجة مبدئية مفادها: أنه في ضوء أعداد الضحايا المدنيين الفلسطينيين، فإن الإسرائيليين إما أنهم لم يرسموا الخطوط الفاصلة التي يتطلبها القانون الدولي والمعاهدات الدولية، أو لم يستطيعوا فعل ذلك نظرًا لظروف القتال السائدة؛ مما يجعل هذه الهجمات من المستحيل توافقها مع القانون الدولي. لقد كانت نتائج العملية العسكرية ما يلي:

- مقتل ١٤٣٤ فلسطينيًا وإصابة ٥٣٠٣ فلسطينيين، أي أنه ١:٢٢٥ مواطنًا من غزة قد قُتل أو أُصيب، وهذا لا يشمل الإصابات النفسية التي من المؤكد أنها ستكون واسعة الانتشار.

- دمار واسع وشامل للمنازل ومنشآت الخدمة العامة والبنية التحتية ومنشآت الأمم المتحدة والتي قدر عددها بنحو ٢١ألف منشأة هُدمت كليًا، أو أصابها دمار كبير.

- ٥١ ألف فلسطيني نزحوا إلى ملاجئ تكفل لهم حماية قليلة، بينما لجأ الباقون إلى بيوت أصدقائهم وأقربائهم التي تعد آمنة أكثر بقليل»[2].

عقاب جماعي وحصار جائر

«لا مجال بالمرة للتوفيق بين أهداف وأحكام القانون الدولي الإنساني وبين القصف الإسرائيلي على منطقة تؤوي ١,٥ مليون فلسطيني بلا وسائل حماية، والذين حوصروا إلى درجة الانهيار على مدى ١٨ شهرًا، والذين لم يدخل إليهم إلا أقل القليل من الغذاء والوقود والدواء؛ مما أدى إلى تدهور خطير في صحة المواطنين وفي القطاع الصحي. هذا

(١) ريتشارد فالك، وضع حقوق الإنسان في فلسطين والمناطق العربية المحتلة الأخرى، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ١١/ ٢/ ٢٠٠٩، ص ٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٦، ٧.

الحصار غير القانوني يندرج تحت مواد القانون الدولي المتعلقة بالعقاب الجماعي، ويخالف اتفاقيات جنيف الرابعة التي توجب إمداد الشعب الواقع تحت الاحتلال بالغذاء والدواء ومستلزمات الرعاية الصحية[1].

قول مضلل

«أما ما ادعاه سفير إسرائيل للاتحاد الأوروبي خلال المناقشات مع لجنة من البرلمان الأوروبي والذي دافع فيه عن الهجمات الإسرائيلية على غزة. والذي برر ضرب مدارس الأمم المتحدة بأنه قد تم عن طريق الخطأ، وهو أمر وراد أثناء القتال. قوله هذا مضلل فيما يتعلق بخصائص منطقة الحرب التي لا مجال فيها للخطأ، ولكنه اعتداء جسيم على منطقة مكتظة بالسكان، إنه شكل من أشكال الحرب اللاإنسانية التي تُحدث تشوهات وأضرارًا نفسية طويلة المدى خصوصًا على الأطفال الذين يشكلون ٥٠٪ من سكان القطاع»[2].

سياسة حرب لم يسبق لها مثيل

«في سياسة حرب لم يسبق لها مثيل، رفضت إسرائيل السماح للمدنيين في غزة لمغادرة منطقة الحرب ـ باستثناء مائتي زوجة ـ خلال ٢٢ يومًا من العمليات؛ مما حدا بالمفوضة السامية لشئون اللاجئين إلى أن تصرح بأن هذا هو الصراع الوحيد في العالم الذي لا يُسمح فيه للمدنيين حتى بالفرار. كل المعابر مع إسرائيل ظلت مغلقة باستثناء الفتح النادر والمحدود لمعبر رفح. نتيجة لذلك، فإن الأطفال والنساء والشيوخ والمعاقين لم يستطيعوا أن يفروا من العمليات العسكرية. وقد فاقم ذلك غياب أماكن الاحتماء لصغر حجم القطاع واكتظاظه البشري وغياب الملاجئ وحالة الإغلاق الدائم للقطاع؛ مما قد يشكل جريمة ضد الإنسانية»[3]. وهناك «ستة ملاجئ طوارئ تابعة للأونروا قد دُمرت أثناء عملية الرصاص المصهور»[4].

---

(١) المصدر السابق، ص ٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٧،٨.
(٣) المصدر السابق، ص ١١.
(٤) المصدر السابق، ص ١٢.

واجب دول الجوار حيال المدنيين بغزة

«هذا الوضع يستلزم اعتبار كل مدني غير مقاتل لاجئًا له حقوق اللاجئين خصوصًا إذا لم يجد ملاذات داخلية آمنة، ويفرض أيضًا على الدول المجاورة واجبًا قانونيًا لقبول المدنيين الفارين من الحرب بصورة مؤقتة. ويفرض ذلك أيضًا على إسرائيل كقوة احتلال طبقًا لاتفاقية جنيف الرابعة أن توفر ملاذات آمنة لحماية المدنيين من آثار القتال، وواجب خاص حيال المصابين والمرضى والأمهات والأطفال تحت الخامسة عشرة»[1].

تقرير لجنة إيان مارتن

تقول صحيفة يديعوت: «تقرير رسمي من الأمم المتحدة، حقق في النار الإسرائيلية على مؤسسات الأمم المتحدة في حملة رصاص مصهور، يتهم إسرائيل بسلسلة خطيرة من الاتهامات، وعلى رأسها نار غير متوازنة، وإصابة مقصودة للمدنيين ولمؤسسات الأمم المتحدة. وكانت لجنة خاصة من الأمم المتحدة برئاسة إيان مارتن قد صاغت التقرير، الذي قال بشكل لا لبس فيه: إسرائيل أطلقت النار بشكل موجه نحو مؤسسات الأمم المتحدة رغم علمها بأنه محظور عليها عمل ذلك.

ويتهم التقرير إسرائيل بإطلاق نار غير متوازنة، واستخدام القوة المبالغ فيها. كما يقضي التقرير بأن إسرائيل أصابت مدنيين فلسطينيين لغير حاجة.

مصدر في الوفد الأمريكي إلى الأمم المتحدة قال ليديعوت أحرونوت: هذا تقرير غير مسبوق في شدته تجاه إسرائيل، وسيتعين عليها أن تلعق جراح التقرير لسنوات طويلة أخرى إذا ما أُخذ بالصيغة الحانية كما هي.

التوصية الرئيسة في التقرير كفيلة بأن تورط إسرائيل في معركة دبلوماسية، وأن تلحق بها ضررًا هائل الحجم: تعيين لجنة تحقيق مستقلة ستحدث موجة من التنديد الدولي ضد إسرائيل، وتفتح إمكانية اتهام مسئولين إسرائيليين كبار في مؤسسات قانونية في أرجاء العالم، وتجر إسرائيل إلى وحل دبلوماسي عميق.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢.

من شأن استنتاجات التقرير أيضًا أن تثير موجة كراهية دولية ضد إسرائيل، وأن تجعلها هدفًا أساسيًّا في حرب منظمات حقوق الإنسان»[1].

تقرير لجنة جون دوجارد

هذه اللجنة شُكلت بواسطة جامعة الدول العربية من مجموعة من رجال القانون الدوليين الأجانب المشهود لهم بالكفاءة والحيدة. وضمت: البروفيسور جون دوغارد من جنوب أفريقيا المفوض الأممي السابق لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، والبروفيسور الهولندي بول دي وارت، والقاضي النرويجي فين لينجيهم، والمحامي الألماني جونزالو بوى، والبروفيسور البرتغالي فرانشسكو كورت ـ ريال المختص بالتقييم الطبي الشرعي للأضرار الجسدية، والمحامية الأسترالية رايلين شارب.

لا مكان آمن

قدمت اللجنة تقريرها إلى جامعة الدول العربية في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩، وجاء عنوان التقرير «لا مكان آمن» كاشفًا عن حجم الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة أثناء حرب الرصاص المصهور. وقد تضمن التقرير العديد من النقاط الهامة أبرزها ما يلي:

- «قوات الدفاع الإسرائيلية مسئولة عن ارتكاب جريمة الهجوم على المدنيين بغير تمييز وعلى نحو غير متناسب.

- رفضت اللجنة تعريف إسرائيل لمن هم المدنيون. فأعضاء حكومة حماس المدنية المسئولون عن إدارة شئون غزة ليسوا بمحاربين كما تزعم إسرائيل. وهذا ينطبق أيضًا على أفراد قوات الشرطة المسئولين عن الحفاظ على القانون والنظام وتنظيم حركة المرور.

- رفضت اللجنة ادعاء إسرائيل بأنها قد أنذرت المدنيين بضرورة إخلاء منازلهم عن طريق المنشورات والمحادثات الهاتفية. فقد عجزت هذه النشرات وتلك المكالمات عن إبلاغ المدنيين عن الأهداف التي سيتم قصفها، وعن الأماكن التي قد تكون آمنة. ومن ثم

(١) يوسي يهوشع. الأمم المتحدة ضد الجيش الاسرائيلي.. في إسرائيل غاضبون: الأمم المتحدة أعدت تقريرًا فتاكًا عن الحملة في قطاع غزة، يديعوت، ٥/ ٥/ ٢٠٠٩.

تسببت في خلق حالة من الفوضى والذعر بينهم. وتسبب القصف المستمر والتحذيرات المضللة في ترويع السكان.

• رأت اللجنة أن قوات الدفاع الإسرائيلية مسئولة عن التدمير المتعمد للممتلكات، وأنه لا يمكن تبرير مثل هذا الفعل على أساس أنه ضرورة عسكرية. كما لم يكن هناك دليل يُوثق به على أن للتدمير أية مزايا عسكرية.

• هناك أدلة قوية على أن قوات الدفاع الإسرائيلية وأعضاءها قد قاموا بإلقاء القنابل وقصف المستشفيات وعربات الإسعاف، كما أعاقوا إجلاء الجرحى. وترى اللجنة أن هذا التصرف يشكل جريمة حرب.

• تشمل الجريمة ضد الإنسانية أعمال القتل، والإبادة، والاضطهاد وغيرها من الأفعال غير الإنسانية التي تُرتكب كجزء من هجوم نظامي واسع النطاق موجه ضد السكان المدنيين مع العلم بالهجوم. وجدت اللجنة أن الهجوم الإسرائيلي كان مستوفيًا للأركان القانونية لهذه الجريمة.

• رأت اللجنة أن الأفعال التي ارتكبتها إسرائيل تستوفي أركان جريمة الإبادة الجماعية كما جاءت في اتفاقية الإبادة الجماعية من حيث أن قوات الدفاع الإسرائيلية مسئولة عن عمليات القتل، والإبادة وإلحاق الأضرار الجسدية لأعضاء مجموعة هي الفلسطينيين المقيمين في غزة.

• رأت اللجنة أنه بالرغم من أن عملية الرصاص المصهور لم تنفذ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية لتدمير الفلسطينيين المقيمين في غزة كمجموعة، فإن من الممكن أن يكون لدى بعض أفراده من الجنود مثل هذه النية، ومن ثم يمكن ملاحقتهم لارتكاب مثل هذه الجريمة. واستندت اللجنة في هذا الاستنتاج إلى وحشية بعض عمليات القتل وإلى التقارير التي أفادت بأن بعض الجنود قد أقدموا على أفعالهم بتأثير من بعض الحاخامات الذين شجعوهم على الاعتقاد بضرورة تطهير الأراضي المقدسة من غير اليهود.

• رفضت اللجنة الحجة القائلة بأن إسرائيل قد قامت بتنفيذ عملية الرصاص المصبوب دفاعًا عن النفس.

• رأت اللجنة أن أعضاءً من قوات الدفاع الإسرائيلية قد ارتكبوا جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، ومن المحتمل أيضًا جرائم إبادة جماعية خلال عملية الرصاص

المصهور. وإن المسئولين عن ارتكاب مثل هذه الجرائم مسئولون عن أفعالهم كأفراد شأنهم في ذلك شأن الذين أصدروا الأوامر، أو حرضوا على ارتكاب مثل هذه الجرائم، أو ساهموا في تحقيق الغرض المشترك بارتكابها. كما يتحمل القادة العسكريون والسياسيون مسئولية الجرائم التي اُرتكبت أثناء قيادتهم أو سلطتهم أو سيطرتهم الفعلية؛ حيث كانوا على علم، أو كان يتعين أن يكونوا على علم بارتكاب مثل هذه الجرائم، وأخفقوا في منعها، أو ردع مرتكبيها، أو التحقيق بشأنها وملاحقة المسئولين عنها قضائيًا»[1].

الطبيب النرويجي مادس جيلبرت

قال مادس جيلبرت في حديث له مع الصحفي الإيطالي ميكيل أنجيلو كوكو: «كنت في بيروت عام ١٩٨٢ شاهدًا على أعمال رعب وجرائم فظيعة اعتقدت أنها لن تتكرر مرة أخرى. في حين وجدت بعد مرور ٢٧ عامًا أن الفلسطينيين في غزة قد باتوا يعانون أوضاعا أسوأ وأصعب. من الممكن القول إن نسبة ٩٠٪ من الجرحى الذين نعالجهم هم مدنيون عزل؛ مما يعزز الاعتقاد أنهم يعمدون إلى استهداف المدنيين. إن ما يحدث في غزة يمثل هجومًا وحشيًّا لا حاجة له. لقد تعمدوا تنفيذ مخطط يهدف إلى إسدال الستار على حرية الكلمة وحقوق الإنسان ومعاهدات جنيف. إنه عمل إجرامي مرعب.

ما يحدث في مستشفى الشفاء كارثة بكل ما للكلمة من معنى؛ فالجرحى يصلون في كل ساعة من دون توقف. تدخل سيارات الإسعاف من البوابة الرئيسية محملة بالجرحى، وتخرج من الباب الخلفي وهي تحمل جثث أولئك الذين لم نفلح في إنقاذ حياتهم. كثيرون يصلون وقد تعرضوا لأعمال بتر منتهية، كلتا الساقين مبتورتان. هناك جراح بسبب الإصابة بشظايا الرصاص. لم يعد باستطاعتنا استقبال المزيد. فالمستشفى مليء عن آخره؛ مما يضطر الأقارب لاصطحاب المرضى المصابين بجراح خطيرة إلى البيت. مستشفى الشفاء يجثم على ركبتيه. والمسئول الأول عن ذلك هو الحصار الطويل الذي تفرضه إسرائيل، والهجوم والمجازر التي ترتكب هذه الأيام»[2].

---

(١) جون دوجارد وآخرون، لا مكان آمن، النسخة العربية، ص ٨ ـ ١٢ مختصرًا، موقع جامعة الدول العربية، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٢) ميكيل أنجيلو كوكو، أصوات من مستشفى الشفاء في غزة: استخدام أسلحة فتاكة ضد المدنيين، جريدة المانيفستو الإيطالية، قسم الترجمة، صحيفة العربي اليوم، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٩.

مصانع بتر الأطراف

وقال مادس جيلبرت «في حديث هاتفي مع صحيفتي زود دويتشه تسايتونج وتاجزشبيجل الألمانيتين: «نحن نبتر الأطراف بشكل مستمر يشبه خطوط الإنتاج في المصانع، ممرات المستشفى مليئة بالمشوهين. الهجمات الإسرائيلية تطال المسعفين والمستشفيات»[1].

شهادة الطبيب النرويجي إيريك فوس

«قال إيريك فوس إن ما يجري في غزة كارثة إنسانية من الدرجة الأولى، ومستشفياتها تعاني نقصًا في المستلزمات الطبية، خصوصًا مع ارتفاع ضحايا العدوان عليها، ولو شهد أي مستشفى صحي في أي دولة أوروبية أو في أمريكا ما تمر به غزة، لأعلن توقفه عن العمل. كما قال إن الوضع الذي عايشه في غزة هو الأسوأ، ولا يوجد له مثيل حتى في حرب لبنان الأخيرة وحرب أفغانستان»[2].

* * *

(١) منبر الرأي، ٦/ ١/ ٢٠٠٩.

(٢) وكالة الأخبار العراقية «واع»، طبيب نرويجي: إسرائيل تستخدم اليورانيوم المنضب، ١٠/ ١/ ٢٠٠٩.

الفصل الخامس

تقرير جولدستون: لائحة الاتهام الأخطر ضد إسرائيل

القاضي ريتشارد جولدستون هو «يهودي مع ماضٍ صهيوني»[١]. «زار إسرائيل مرات غير قليلة. وابنته تسكن فيها منذ أكثر من عقد من الزمان. وعلى مدى ٢٥ سنة ترأس جمعية أصدقاء الجامعة العبرية في القدس في جنوب أفريقيا»[٢].

تحدثت ابنته «عن الصراع النفسي الذي مر به والدها المقتنع أنه لولا وجوده لكان التقرير أشد جسامة بأضعاف المرات»[٣]. وبالرغم من ذلك، فقد اتهمته إسرائيل بعد نشر تقريره بأنه يهودي مفعم بالكراهية الذاتية، قال جولدستون: «أنه شعر بالإهانة من الاتهامات التي وجهت إليه. وقال: يوجد في داخلي حب كبير لإسرائيل. زرتها مرات عديدة، وعملت من أجل أهداف إسرائيلية على مدى سنوات عديدة»[٤].

ولكن الوضع في غزة صدم ضمير القاضي جولدستون، فيقول: «في غزة، فوجئت وصُدمت بالدمار والبؤس هناك. لم أكن أتوقع أن جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يستهدف المدنيين والأهداف المدنية. كما لم أكن أتوقع رؤية الدمار الواسع للبنية التحتية

---

(١) بن درور يميني، جولدستون ضد الإنسانية، معاريف، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٢) مايا بنجل، آثار الحرب على غزة، معاريف، ١٤/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٣) جدعون ليفي، عار لاهاي، هاآرتس، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٤) عميت كوهين وآخرون، تقرير جولدستون والابتزاز الإسرائيلي، معاريف، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الاقتصادية لغزة بما في ذلك أراضيها الزراعية و المصانع و إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي. ليست هذه أهدافًا عسكرية. في حياتي لم أسمع أو أقرأ أي تبرير حكومي لمثل هذا الدمار»[1].

ملخص التقرير[2]

على الرغم من اتهام التقرير للفصائل الفلسطينية بارتكابها ما قد يُشكل جرائم حرب لاستهدافها المدنيين الإسرائيليين، إلا أنه إحقاقًا للحق، فلقد مثل تقرير بعثة جولدستون صدمة كبيرة لإسرائيل، وجاء كلائحة اتهام شاملة ضد الكيان الصهيوني.

أكد التقرير على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الحرمان القسري له من حق تقرير المصير، وأكد على حقه في العيش بحرية في دولته. كما فضح الممارسات الإسرائيلية وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي ليس في قطاع غزة وحده، بل في مجمل الأراضي الفلسطينية. وليس ضد أهل الضفة والقطاع وحدهم، بل أيضًا ضد عرب ٤٨. وليس في حرب غزة وحدها، بل طوال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧.

وتناول التقرير أيضًا ما جرى في حرب الرصاص المصهور، وما ارتكبته فيها إسرائيل من جرائم حرب بدون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر تلك الأفعال. وكانت أهم الاتهامات التي وجهها التقرير لإسرائيل هي:

- التدمير الواسع النطاق للممتلكات الذي لا تبرره ضرورة عسكرية كالاستهداف المتعمد للمجلس التشريعي وسجن غزة.
- الاستهداف المتعمد لمنشآت الأمم المتحدة التي لجأ إليها الفلسطينيون للاحتماء من القصف الإسرائيلي.
- استهداف المستشفيات الفلسطينية وسيارات الإسعاف.
- تدمير البنية الأساسية التعليمية، فقد دُمرت نحو ٢٨٠ مدرسة وحضانة في ظل

---

(١) ريتشارد جولدستون، لهذا حققت في تصرفات إسرائيل في غزة، ريال كلير بوليتكس، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٢) تقرير بعثة جولدستون، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، الموجز التنفيذي، الأمم المتحدة، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩، ص ١ـ٢٧.

حاجة الكثير من المباني المدرسية من قبل للإصلاح نتيجة للحصار الذي يمنع استيراد مواد البناء.

- عدم التمييز بين الأعيان المدنية والعسكرية وعدم التمييز أيضًا بين الأشخاص المدنيين والعسكريين، ومثال ذلك الاستهداف المتعمد لمقار الشرطة الفلسطينية والمساجد.

- القصف العشوائي، والهجمات المتعمدة غير المبررة على المدنيين العزل.

- التدمير المنهجي والمتعمد لأساسيات الحياة في غزة كمطحن الدقيق الوحيد الذي كان يعمل في غزة في أثناء الحرب، ومزرعة كبرى للدواجن تمد القطاع بـ ١٠٪ من احتياجاته من البيض، وتدمير البنية الصناعية الأساسية، وتجريف الأراضي والصوبات الزراعية، ومنشآت مياه الشرب، ووحدات معالجة الصرف الصحي.

- الأعمال المتعمدة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية والسياسات المعلنة لحكومة إسرائيل تشير على نحو تراكمي إلى نية توقيع العقوبة الجماعية على سكان قطاع غزة.

- التدمير المنهجي الواسع النطاق للمباني والممتلكات المدنية خصوصًا في الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب.

- استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعًا بشرية.

- احتجاز أعداد كبيرة من المدنيين وفيهم نساء وأطفال في أوضاع مزرية ولاإنسانية؛ مما يعد عقابًا جماعيًّا لهم.

التقرير ومحاسبة إسرائيل عن جرائم الحرب

دعا التقرير إلى اللجوء للولاية العالمية في التحقيق في جرائم الحرب، وذلك لافتقاد نظام التحقيق الإسرائيلي لمعايير النزاهة والاستقلالية والفاعلية، ولاتسام النظام القانوني الإسرائيلي على وجه الإجمال بسمات تمييزية متأصلة فيه تجعل من سُبل نيل العدالة أمام الضحايا الفلسطينيين أمرًا بالغ الصعوبة.

كما دعا أيضًا إلى أن يقوم المجتمع الدولي بإيجاد آلية لتعويض الضحايا؛ حيث إن الهيكل الدستوري الحالي والتشريعات الموجودة في إسرائيل لا يتيحان مجالًا كبيرًا ـ إن كانا أصلًا يتيحان أي مجال ـ أمام الفلسطينيين لالتماس التعويض

ردود أفعال الصحافة الإسرائيلية على التقرير

جاءت التعليقات الإسرائيلية كاشفة عن مدى أهمية التقرير، وخطورته على مستقبل إسرائيل ومكانتها الدولية، وأثره على أي حماقة مستقبلية ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. فالتقرير هو «الأكثر أهمية وخطورة من كل التقارير المتعلقة بحرب غزة»[١]، وهو «أحد لوائح الاتهام الأشد خطورة ضد القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل، وسيواصل الإثقال على الصورة الأخلاقية والمكانة الدولية لإسرائيل»[٢].

ولقد جسد التقرير مخاوف إسرائيل من المحاكمات الدولية، يقول إسرائيل هرئيل «ترددت إسرائيل طوال أربع سنوات وأكثر، ولم تخرج لإزالة كابوس صواريخ القسام عن رأس النقب الغربي، لأسباب منها خوفها من تقديم ساستها وضباطها إلى المحكمة الدولية كمجرمي حرب. وها هو تقرير جولدستون يأتينا ليجسد هذه المخاوف ويقول: بما أن العملية التي نُفذت ضد حماس تمخضت عن موت المدنيين، وبما أن قتل المدنيين هو جريمة ضد الإنسانية، فإن إسرائيل لا تمتلك خيارًا عسكريًّا آخر ضد الإرهاب»[٣].

و«بفضل جولدستون سيفكرون في إسرائيل مرتين وربما ثلاثًا قبل صب متر إضافي واحد من الرصاص المصهور على رءوس السكان المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة. من الآن لن يكون الاعتبار الوحيد في نظر إسرائيل هو الحد الأدنى من الخسائر في طرفنا. من الآن سيأخذون بالحسبان العواقب الدولية والشخصية لكل هجمة وحشية»[٤].

و«حتى لو توقفت المسيرة القانونية، ولم تجلس إسرائيل في قفص الاتهام في لاهاي، فإن أياديها قد كُبلت. العالم بقيادة أوباما لن يدعها تنطلق إلى رصاص مصهور ٢»[٥].

كما نزع التقرير وغيره من التقارير الدولية الشرعية عن أعمال إسرائيل في غزة، تقول القاضية الإسرائيلية روت غيبزون: «إن نتيجة هذه التقارير هي أن العملية كلها ـ بل حصار غزة ـ ليست أداة شرعية في مكافحة إسرائيل للأعمال الإرهابية من غزة. يرى جولدستون

(١) جدعون ليفي، عار لاهاي، هاآرتس، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٢) أسرة التحرير، جولدستون واتهام إسرائيل بجرائم ضد الإنسانية، هاآرتس، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٣) إسرائيل هرئيل، سم ودمار، هاآرتس، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٤) جدعون ليفي، حتى يدفع مجرمو الحرب الثمن عن جرائمهم، هاآرتس، ١/ ١٠/ ٢٠٠٩.
(٥) ألوف بن، مصداقية جولدستون، هاآرتس، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

أن الجنود ليسوا فقط مذنبين، بل الساسة الذين خططوا، والمستشارين القانونيين الذين وافقوا على أهداف وسبل عمل يصفها جولدستون على أنها جرائم حرب»[1].

ويضع التقرير شرعية وجود إسرائيل على المحك، فيحذر إيال بنبنستي أستاذ القانون بجامعة تل أبيب من خطورة عدم الانصياع لمطلب جولدستون بالتحقيق، فيقول: «في عصر ثقافة التحقيق الخارجي لا يوجد للمتهم حق في الصمت. من يصمت يعرض نفسه لخطر ضياع التأييد من الرأي العام العالمي. هذا التأييد هو ذخر إستراتيجي في أثناء القتال المستقبلي: إذا كانت أهداف القتال وأساليبه تلقى الشرعية، سيقل الضغط السياسي لإنهائه قبل أن تُستكمل أهدافه. بالمقابل، رفض التعاون من شأنه أن يجعل للدولة على المدى البعيد سمعة «خارقة قانون»، ويضع عدالة وجودها قيد الشك. هذا الخطر بات ملموسًا في تقرير جولدستون الذي ينتقل من التحقيق في القتال في غزة إلى عرض إسرائيل كدولة ذات نظام تمييزي، ويثير ضمنًا الشك في شرعية وجودها. الصمت حيال الانتقاد على حرب غزة يهدد بطبع عدم الشرعية على الحروب المقبلة»[2].

ويُعرِّض التقرير الساسة والعسكريين الإسرائيليين لخطر الملاحقة الدولية، يقول بن درور يميني: «إذا لم تنشأ لجنة تحقيق فستكون الدولة والساسة الكبار والضباط والجنود معرضين لدعاوى قضائية لا تُحصى. في سنة ٢٠٠٥، صدر أمر اعتقال في بريطانيا لجنرال في الاحتياط هو دورون الموج. وحدث هذا قبل أسابيع معدودة لبوجي يعلون وهو وزير في حكومة إسرائيل. فما الذي يجب أن ننتظره بعد؟!»[3].

سلطة أوسلو تخضع للابتزاز والتهديد

طلبت سلطة رام الله سحب التصويت على تقرير جولدستون وتأجيله ستة أشهر، ثم عادت بعد ذلك وطلبت التصويت عليه بعد أن وُجهت بانتقادات حادة فلسطينية وعربية ودولية. وبين الموقفين انكشف المستور، فالسر في التأجيل يعود إلى:

(١) روت غيزون، ما هو مطلوب في مواجهة تقرير جولدستون، هآرتس، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٢) إيال بنبنستي، الصمت الإسرائيلي حيال الانتقاد على حرب غزة يهدد بطبع عدم الشرعية على حروبها المقبلة، هآرتس، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٣) بن درور يميني، تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية كفيل بدفن تقرير جولدستون، معاريف، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

• «تهديد إسرائيلي: فلقد عرضت محافل إسرائيلية سلسلة من الأشرطة يظهر كبار مسئولي السلطة يشجعون إسرائيل على مواصلة الحملة. وهددت إسرائيل بكشف المواد على وسائل الإعلام ولجنة الأمم المتحدة.

• بشكل رسمي، يقولون في إسرائيل بأن السبب الذي دفع «أبو مازن» إلى سحب الطلب للبحث في التقرير يعود إلى أن نتنياهو أوضح بأن الخطوة ستمس مسًّا خطيرًا بالمسيرة السياسية.

• مصدر أمني كبير قال: جد صحيح القول بأنه أُلمح لمسئولين فلسطينيين بأنهم إذا ما سحبوا التأييد لتقرير جولدستون فسيحصلون على مساعدة في دفع المصالح لإقامة شبكة هاتف محمول ثانية في الضفة الغربية»[1].

• «ضغط أمريكي كبير واستئناف المفاوضات للسلام هما التفسير لهذه التعليمات»[2].

وتعلق عميرة هاس على قرار السحب، فتقول: «في مكالمة هاتفية واحدة إلى مندوب م.ت.ف في جنيف أعرب محمود عباس عن استخفافه بالعمل الشعبي. فعلى مدى تسعة أشهر، عمل الآلاف من الفلسطينيين ومؤيديهم في الخارج ونشطاء إسرائيليين ضد الاحتلال حتى لا يُدفن هجوم الجيش الإسرائيلي في سلة المهملات.

تلوى الناطقون الفلسطينيون كي يُسوغوا الحطوة، وشرحوا بأن الحديث لا يدور عن إلغاء بل تأجيل لستة أشهر. فهل في غضون ستة أشهر سيتبنى ممثلو الولايات المتحدة وأوروبا في جنيف التقرير ؟! هل في الأشهر التالية ستطيع إسرائيل القانون الدولي ؟ هل هذا ما كان يُعرضه للخطر تبني التقرير ؟!.

عشية احتفال النصر لدى «حماس» على شرف تحرير السجينات، رفع عباس غزة إلى العناوين الرئيسة في سياق انهزامية م.ت.ف، سياق البصق في وجه ضحايا الهجوم. وأكد عمليًّا، بأن «حماس» هي التي تمثل القيادة الوطنية، وأن طريقها ـ طريق الكفاح المسلح ـ يحقق الإنجازات التي لا تحققها المفاوضات.

نمط عمل وتفكير أوسلو هو نرعة التنازل العضال التي دومًا من إنتاج الرغبة في

---

(١) عميت كوهين وآخرون، تقرير جولدستون والابتزاز الإسرائيلي، معاريف، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٩.
(٢) عميرة هاس، ومرة أخرى عباس يتنازل، هآرتس، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٩.

«التقدم». وبالنسبة لـ م.ت.ف و«فتح»، فإن التقدم هو في واقع الأمر وجود السلطة التي تعمل أكثر من أي وقت مضى كوكيل فرعي للجيش الإسرائيلي والمخابرات الإسرائيلية والإدارة المدنية.

هذه قيادة تؤمن بالمفاوضات كطريق إستراتيجي لتحقيق الدولة والانخراط في العالم الذي تصممه الولايات المتحدة. غير أنه في مثل هذا العالم يوجد أجر شخصي لنزعة التنازل هذه، وهو امتيازات للقيادة وللدوائر الفورية المحيطة بها. الأجر الشخصي يقرر التكتيك.

فهل حقًّا الخيار هو فقط بين المفاوضات وبين مسرح الكفاح المسلح ـ بين هنود حمر وجيش ذي سلاح فوق متطور ـ كما تعرضه القيادة الفلسطينية ؟ لا، الخيار الحقيقي هو بين المفاوضات كجزء من كفاح شعبي، وبين مفاوضات الشراكة التجارية حين يشكر الصغير ـ بخضوعٍ ـ الكبير على سخائه»[1].

* * *

(١) المصدر السابق.

الفصل السادس

أمريكا شريكة في الجريمة

لأمريكا دورها الواضح في صنع مأساة غزة، يقول يعقوب كاتز عن القنابل الذكية الأمريكية: «تلقت إسرائيل في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ موافقة الكونجرس على شرائها ألف قنبلة. ووصلت الشحنة الأولى في بداية ديسمبر (كانون الأول)، واُستخدمت بنجاح خلال القصف الجوي الإسرائيلي العنيف على البنُى التحتية لحماس لاختراق مواقع تحت الأرض لإطلاق صواريخ القسام في قطاع غزة، كما اُستخدمت لتفجير أنفاق في رفح»[1].

ويؤكد ذلك مالكولم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية، فيقول: «يمكن القول إلى حد كبير إن إسرائيل قد شنت هجومها العسكري على غزة بأسلحة وذخائر ومعدات عسكرية زودتها بها الولايات المتحدة الأمريكية، وسدَّد تكاليفها دافع الضرائب الأمريكي.

إن واجبًا خاصًّا يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية في وقف تزويد إسرائيل بأية شحنات يمكن أن تسهم في انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب وقانون حقوق الإنسان. وينبغي على إدارة أوباما أن توقف فورًا المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة

(١) يعقوب كاتز، سلاح الجو الإسرائيلي يستخدم القنابل الذكية التي زودتها بها الولايات المتحدة، جيرزاليم بوست، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٩.

إلى إسرائيل»[1]، خصوصًا وأن «إمدادات الأسلحة في هذه الظروف تعتبر متناقضة مع أحكام القانون في الولايات المتحدة»[2].

غزة بين سندان الحصار الأمريكي ومطرقة سلاحه

لقد كانت غزة في حرب الرصاص المصهور واقعة تحت سندان الحصار الأمريكي وتحت مطرقة سلاحه، يقول بيتر دانزيرت : «كان بعض الباحثين الذين يتابعون روتين العقود، وعمليات النقل العسكرية، قد تنبهوا إلى أن عقود شهر ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٨ بالإضافة إلى كون وجهتها في هذه اللحظة هي ميناء أشدود، فهي تحتوي على كميات ضخمة، سواء من العبوات الشديدة الانفجار ـ ٨١٦ طنًا تضمنها العقد الأول ـ أو متفجرات مصنفة ضمن فئة للسلع الخطيرة، أو الفسفور الأبيض، وقنابل مضادة للتحصينات.

تؤكد التصريحات الأمريكية على أن مثل عمليات النقل الخاصة بالإمدادات قد جرت برمجتها في وقت سابق على نشوب القتال في غزة، وليست لها أية علاقة مع احتياجات الجيش الإسرائيلي.

فلننظر إلى الحقائق القائمة على أرض الواقع، من الجائز بكل تأكيد أن تكون قد جرت مناقشة عمليات النقل واتخاذ القرار اللازم بشأنها قبل حلول شهر ديسمبر (كانون أول) بعدة أشهر مع ورود احتمال أن يكون قد تم اللجوء إلى مناقشة العملية الإسرائيلية مع المسئولين في البنتاجون قبل بدئها بفترة كافية، لكن تبقى حقيقة أن موضوع التنافس على العقود يحمل تاريخ ٤ ديسمبر (كانون أول)، وأن مواعيد الشحن والتنزيل الواردة فيه من المفترض أن تتم في وقت قصير على غير العادة؛ مما يدلل على أن العملية طارئة وليست روتينية، يضاف إلى ذلك العرض التعاقدي الأول اثنان آخران في ٣١ ديسمبر كانون أول، بعد أربعة أيام على بدء الهجوم الإسرائيلي على غزة»[3].

---

(١) منظمة العفو الدولية، استخدام الأسلحة المقدمة من الخارج ضد المدنيين من جانب إسرائيل وحماس، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) بيتر دانزيرت وآخرون، من خفايا الدعم العسكري الأمريكي اللامحدود لإسرائيل، ترجمة بديع أبو عبده، العرب اليوم، ٥/ ٢/ ٢٠٠٩.

عميرة هاس تفضح المتآمرين

تقول عميرة هاس: «إدارات كلينتون، وبوش، وباراك أوباما حذفوا مصطلح «الاحتلال الإسرائيلي» من قاموسهم. مليارات الدولارات التي تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة من أجل السلاح والتقدم العسكري ـ والتي كان لها إسهام هام في دمار غزة ـ تنخرط مع الدعاية الإسرائيلية الناجحة. وكأن الأنفاق في رفح، وصواريخ الجراد، هي تهديد إستراتيجي عليها، وجزء من الهجمات الإسلامية العالمية على الأنظمة الحضارية الراقية.

الغرب ضخَّم حركة حماس وقوتها العسكرية إلى مقاييس زائفة، أتاحت فرض حصار طويل وثلاثة أسابيع من العربدة العسكرية الإسرائيلية»[1].

حتى الأموال المقدمة من الغرب تحت دعوى دعم الشعب الفلسطيني هي في حقيقة الأمر ستار لدعم إسرائيل نفسها، تقول عميرة هاس: «تأييد الدول المانحة لإسرائيل وسياستها يتناسب طرديًا مع كمية المال الذي وُعدت السلطة الفلسطينية به. تبرع دافع الضرائب الأمريكي لحساب حكومة رام الله البنكي يعتبر قليلًا جدًا بالمقارنة مع المبالغ الضخمة التي تتبرع بها حكومته لإسرائيل سنويًا.

ليس من الممكن التأثر كثيرًا بالوعود الأمريكية بالتبرع بتسعمائة مليون دولار ـ ثلثيها موجهة لتعزيز مكانة حكومة سلام فياض والباقي لغزة ـ ونسيان الثلاثين مليار دولار التي وعدت واشنطن إسرائيل بها كمساعدة عسكرية حتى آخر عام ٢٠١٧.

يجب اعتبار التسعمائة مليون الموعودة في شرم الشيخ جزءًا من الدفعة الأمريكية الثابتة لإسرائيل. فإسرائيل كقوة احتلال ملزمة بضمان سلام السكان الواقعين تحت سيطرتها. ولكنها تُلحق الضرر بهؤلاء السكان، فتسارع الولايات المتحدة لتعويضها عن الضرر الذي لحق بها.

الدول الغربية تشتري من إسرائيل السلاح والمعلومات التكنولوجية والعسكرية التي تتطور في المختبر الاحتلالي المتسبب الدائم للأزمات الإنسانية.

كل فلس يُدفع للفلسطينيين ـ من أجل ميزانية حكومة رام الله أو العلاج الطبيعي

(١) عميرة هاس، مؤتمر المانحين لإسرائيل، هاآرتس، ٤/ ٣/ ٢٠٠٩.

للأطفال الذين جرحهم الطيارون وجنود المدرعات الإسرائيليون ـ هو إشارة لإسرائيل بأنها قادرة على مواصلة مساعيها لفرض تسوية استسلامية على النخبة الفلسطينية.

تأييد سياسة إسرائيل: هكذا فقط يمكن فهم مواصلة تلك الدولة إغداق مئات ملايين الدولارات على إطفاء الحرائق التي تشعلها هذه السياسة من دون أن تطفئ مصدر النار نفسه»[1].

* * *

(١) المصدر السابق.